ISSN = 2073-6614 pp: 272-302 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

Al-Ashmooni's Grammatical Efforts in Guidance the Arabic Names in His Book Tawdhih Al-Tawdhih

جهود الأشموني النحوية في توجيه الأسماء المعربة في كتابه توضيح التوضيح

Mohammad Shaker Jassem and Prof. Abdullah Hamid Hussein
abdullah.hameed@uoanbar.edu.iq
College of Education for Humanities, University of Anbar
محمد شاكر جاسم أ.م.د. عبدالله حميد حسين
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة الانبار

Receive: 01/03/2022 Accept: 11/04/2022 Publish: 30/6/2022

Doi: 10.37654/aujll.2022.176342

Abstract

AL-Ashmooni has grammatical efforts came in sequence in his book (Tawdhih al-Tawdhih (Sharh awdah al-masalik ela alfiyat Ibn Malik), especially that he is a well-known scholar, who become famous between the ninth and tenth centuries AH. So, it took me to collect and limit these efforts, so that the researcher and reader can easily search and investigate. Beside, for time and effort considerations and in hope that it becomes for future use .I also presented the method used by Al- Ashmooni in his weighting of controversial issues, relying on the verses of the wise male and the Hadith of the Prophet (SAW), and the poetry and proverbs of Arabs، and then the conclusion counted the results reached .

keywords: The arabicized from nouns, Grammar, Al-Ashmooni awdhih al-Tawdhih, Efforts.

الملخَّص

للأشموني جهودٌ نحويةٌ جاءتْ متسلسلةً في كتابهِ (توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك))، لاسيما وهوَ العالمُ المعروف، الذي ذاعَ صيته بينَ القرنِ التاسعِ والعاشرِ الهجري, لذا تطَلَّبَ الأمرُ أنْ نجمع تلكَ الجهودِ ونحصرها, كي يتسنى للقارئ الكريم سهولة البحثِ والاستقصاءِ، واختصارًا للجهدِ ثمَّ الوقت, عسى أنْ تكون مرجعًا يُستفادُ منه, كما عرضتُ الأسلوبَ الذي اتبعهُ الأشموني في ترجيحهِ للمسائلِ الخلافيةِ, معتمدًا في ذلكَ على آياتِ الذكرِ الحكيمِ والحديثِ النبوي الشريف, وأشعارِ العرب وأمثالهم, ثمَّ الخاتمة أحصيتُ النتائجَ التي توصلتُ إليها .

الكلمات المفتاحية: المعرب من الأسماء, نحو, الأشموني, توضيح التوضيح, جهود .

المقدّمة:

الحمدُ لله حمدًا طيبًا كثيرًا، وأفضلُ الصلاةِ والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُركِّز البحث على بعض المسائل النحوية التي طرحها الأشموني في كتابه (توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك))، عن طريق شرحه للمسائل الواردة في كتاب ابن هشام، محاولًا بيان الراجح منها، ومرتّبا إيَّاها حسب أبواب النحو المعروفة، ثم مناقشة ما بيَّنه من تلك المسائل مع الكشف عن رأيه فيها، وذكر آراء النحاة لها، مع ذكر أدلتهم وحججهم ومناقشتها ثم بيان الراجح منها .

والأمر الآخر ذِكر ما تناوله الأشموني من دقة النقل عن العلماء ممن سبقوه، بطريقة مباشرة وغير مباشرة وكيفية استخدامه للمصطلحات النحوية من المدرسة البصرية والكوفية، وتمثَّلت جهوده بالآراء والترجيحات والتعليقات ثم التنبيهات، إضافة لعنايته وميله إلى اتباع المذهب الذي يوافق ما يراه، ويدعم حجته، وقد أظهرنا تلك الجهود من غير فرطٍ , علمًا أنَّ ما قام به علماء النحو المتأخرون من نقلهم لآراء سابقيهم والذي بيَّنوه، ليس إلَّا ما عثروا عليه في كتب المتقدمين، فما ذكرته ليس يصغر من شأنهم، أو يُقلِّل من مكانتهم، فالذي أظهرته من جهوده إنَّما هو بيان على رسوخ علمه، وبعد هذا الإيجاز توضيح لأهم المسائل، وعلى النحو التالي:

المعرب من الأسماء.

1- إعراب الأسماء الستة:

قال الأشموني: ((هي المعتلة المضافة لغير الياء، وتقديمها في الذِّكر على المثنى والمجموع على حدّه, لأنَّها أسماء مفردة, والمفرد قبل المثنى والمجموع، ولأنَّ إعرابها على الأصل في الإعراب من كل وجه بخلافهما)) [1], والمقصود أنَّها تعرب بالواو بدلا عن الضمة، وتنصب بالألف بدلا عن الفتحة، وجرَّها بالياء بدلًا عن الكسرة، ومعلومٌ درجةُ القرابةِ بين هذه الحروف و تلك الحركات.

[1] – توضيح التوضيح: 196 .

والأسماء الستة هي: (ذو) بمعنى صاحب، لا الطائية [1], وتعرب بالحروف مطلقا، ومن ذلك فهي أول الأسماء التي ابتدأ بها الناظم فقال: (منْ ذاكَ ذو إنْ صحبة أبانا) [2], وأمَّا (فم) فقال الأشموني: ويلزمه هذا الإعراب (بالحروف) لكن لا مطلقا بل إذا فارقته الميم [3], وجاء به الناظم ثاني الأسماء بعد ذو قال: (والفمُ حيثُ الميمِ منهُ بانا)[4]، والأبُ والأخُ والحمُ، والحم معناه (والد زوج المرأة وأُمه وأخوته) [5] و(الهنُ)(هن بوزن أخ كلمة كناية ومعناها شيء وأصلها هنو بفتحتين تقول هذا هَنُك أي شيئك وتقول جاءني هَنوك ورأيت هَناك ومررت بهَنيك)[6], وأخَّرهُ الناظم عن بقيةِ الأسماء، لأنَّ الحذف فيه أحسن[7] وقد اختلف النحاة في هذه الأسماء من حيث إعرابها إلى آراء متعدِّدة، فمنهم من يعربها بالحروف وآخرون قالوا بأنَّها تعرب بالحركاتِ مقدَّرةً على هذه الأحرف، وسنعرض هنا أهم الآراء والتفصيل فيها والأخذ بنظر الاعتبار الراجح منها والذي عليه أغلب النحاة.

فمذهب سيبويه والفارسي وأغلب نحاة البصرة يرى ((أنَّ حُرُوف العلَّة فِيهَا حُرُوف إِعْرَاب وَالْإِعْرَاب مقدَّر فِيهَا)) [8], أي إنَّها تعرب بحركات تُقدَّر على الحروف واتباع ما قبل آخرها للآخر, أي(إنَّه معرب من مكان واحد ؛ لأنَّ الإعراب إنَّما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة) [9] .

والمذهب الثاني: (إنَّ هَذِه الأحرف نَفسهَا هِيَ الْإِعْرَاب وَأَنَّهَا نابت عَن الحركات وَهَذَا مَذْهَب قطرب والزيادي والزجاجي من الْبَصرِيين وَهِشَام من الْكُوفِيّين) [10].

ومذهب أبي الحسن الأخفش وهو ثالث الآراء: (أنَّ حروف المد في آخر هذه الأسماء هي دوال إعراب وليست أحرف إعراب) [1].

---

[1] – ينظر شرح الكافية الشافية: 182/1، وشرح ابن عقيل: 45/1 .

[2] – الخلاصة في النحو .

[3] – توضيح التوضيح: 196 .

[4] – الخلاصة في النحو .

[5] – العين: 311/3 .

[6] – مختار الصحاح: 292، وهمع الهوامع: 1 /136، وتاج العروس: 40 /314.

[7] – ينظر توضيح التوضيح: 196، وحاشية الصبان: 1 /104 .

[8] – اللباب في علل البناء والإعراب: 90/1، وينظر توضيح المقاصد والمسالك: 313/1 .

[9] – الإنصاف في مسائل الخلاف, مسألة (2): 19/1 .

[10] – همع الهوامع في جمع الجوامع: 136/1، شرح الاشموني: 42/1 .

أمَّا الرابع فما ذهب إليه الكسائي [2], والفرَّاء [3]: (إنَّها معربة من مكانين, حروف المدِّ, وحركات ما قبلها).

والمذهب الخامس مذهب المازني والزجاج: (إنَّهَا معربة بالحركات الَّتِي قبل الْحُرُوف والحروف إشباع)[4]، والمقصود من ذلك أنَّ حرف الباء في قولنا: (قام أبوك) حرف إعراب وتكون أحرف (الواو, الألف, الياء) ناتجة من الحركات المشبعة.

ولكل مذهب من هذه المذاهب حجة ودليل:

فحجج سيبويه ومن أيّده أربعة:

الأولى: إنَّ الأَصْل فِي كلّ مُعرب أَن يكون لَهُ حرف إِعْرَاب وَأَن يعرب بالحركة لَا بالحرف وَقد أمكن ذَلِك هُنَا إلاَّ أنَّ الْحَرَكَة امْتنع ظُهُورهَا لثقلها على حُرُوف العلّة كَمَا كَانَ ذَلِك فِي المنقوص والمقصور.

الثانية: إنَّ هَذِه الْأَسْمَاء معربة فِي الْإِفْرَاد فَكَانَت فِي الْإِضَافَة كَغَيْرِهَا من الْأَسْمَاء [5].

الثالثة: هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرف المد فيها حرف إعراب، وكذلك لما رُدَّت الحركة المقدَّرة عند الإضافة [6].

الرابعة: إنَّ هَذِه الْحُرُوف لَو كَانَت إعراباً لما اختلَّت الْكَلِمَة بحذفها كَمَا لَا تختلُّ الْكَلِمَة الصَّحِيحَة بِحَذْف الْإِعْرَاب [7].

وأمَّا الذي احتج به قطرب فحجتان هما:

الأولى: إنَّ الإعراب إنَّما جيءَ به لبيان مقتضى العامل, ولا فائدة في جعل مقدَّر متنازع فيه دليلا, وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة [8].

الثانية: أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف [1].

---

[1] – ينظر المقتضب: 2 /155، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, مسألة (20): 193 .

[2] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /137 .

[3] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مسالة (20): 194 .

[4] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /137 .

[5] – اللباب في علل البناء والاعراب: 1 /91، والتذييل والتكميل: 1 /180.

[6] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مسألة (20): 196 .

[7] – اللباب في علل البناء والإعراب: 1 /91 .

[8] – شرح التسهيل: 1 /43 .

و رُدَّ على هذه الحجة بأنَّ الواو في الأسماء الستة ثابتة قبل أنْ يدخل عليها العامل، والأسماء الستة لا وجود للشبه بينها وبين التثنية والجمع في ملاءمة الأحرف، والدليل تثنيتها مع بقاء هذه الأحرف على ما هي عليه [2].

وقول أبي حسن الأخفش: إنَّ (الواو, الألف, الياء) ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع [3], يريد بذلك أنَّها تتطَّلب حركات إعراب تجانسها .

والردُّ عليه على الآتي:

أولا: إنَّ دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضا قائما بنفسه, والعرض لا يقوم بنفسه [4].

ثانيا: إنْ كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجَبَ أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنَّها آخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإنْ كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدِّي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليسَ من مذهب هذا القائل أنَّها مبنية [5].

ثالثا: إنَّها لَو كَانَت زَوَائِد لَكَانَ (فوك وَذُو مَال) اسْما معرباً على حرف وَاحِد وَذَلك لَا نَظِير له [6].

وقول الكسائي والفرَّاء: إنَّ الأسماء الستة معربة من مكانين بأحرف المدِّ، والحركات التي قبلها، ورُدَّ هذا القول على النحو الآتي:

أولا: إنَّ الْإِعْرَاب دخل الكَلَام ليفصل بَين الْمعَانِي, وَذَلِكَ يحصل بإعراب وَاحِد, فَلَا حَاجَة إِلَى آخر.

ثانيا: إنَّ (فوك) و (ذُو مَال) حرفان وَيُؤَدِّي قولُه إِلَى أَنْ يكون الْإِعْرَاب فِي جَمِيع الْكَلِمَة [7].

ثالثا: الإعراب حاصل عن عامل، والعامل الواحد لا يعمل عملينِ في موضع واحد [8].

وما احتج به المازني إلى أنَّ الباء حرف إعراب، وإنَّما الواو والألف والياء نَشأت عن إشباع الحركات . ولا يجوز ذلك إلَّا في الشعر, ومنه قول الشاعر: [1]

---

[1] – ينظر أسرار العربية: 58، واللباب في علل البناء الاعراب: 94/1، وشرح المفصل: 153/1 .

[2] – ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 135/1 .

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (2): 19/1 .

[4] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مسألة (20): 197 .

[5] – الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة (2): 20/1 .

[6] – اللباب في علل البناء والاعراب: 92/1 .

[7] – المصدر نفسه: والموضع نفسه .

[8] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مسألة (20): 200 .

وَإِنَّني حَيثُما يُثني الهَوى بَصَري مِنْ حَيثُما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظُورُ.[2]

أراد (فأنظرُ) فأشبع الضمة، فصارت حرف الواو .

وهذا الرأي رُدَّ من ثلاثة أوجه:

أولا: إنَّ الإشباع على هَذَا من أَحْكَام ضَرُورَةِ الشّعْر دون الِاخْتِيَار [3].

ثانيا: إنَّ ذلك يفضي في بعض الأسماء (الستة), أنْ يكون الاسم الظاهر على حرف واحد، وهو فوك و ذو مالٍ, و هو أبعد الأشياء [4].

ثالثا: إذا كان حرف الإعراب هو حرف العلَّة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب، لأنَّ حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة [5].

واختار الأشموني مذهب سيبويه ومن اتفق معه من نحاة البصرة فهو يقول في أول باب الأسماء الستة: ((المعتلة المضافة لغير الياء)), أي في آخرها الواو والألف والياء، ثم يكمل القول فيها: ((ولأنَّ إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه بخلافهما)) [6].

وإنَّها معربةٌ بالحروف إذا أضيفتْ إلى ظاهرٍ وإنْ كانت إضافتها إلى ياء المتكلِّم أعربتْ بالحركاتِ المقدَّرةِ

على ما قبلَ الياء، وإنْ لمْ تُضفْ إلى شيءٍ، كان إعرابها بالحركاتِ الظاهرة)[7].

ومن خلال عرض الآراء, والردود أذهب مع ما اختاره الأشموني لأسبابٍ منها:

أولا: الإعراب يدخلُ الكلام في الأصل لمعنى وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصلُ بإعرابٍ واحد؛

---

[1] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مسألة (20): 194، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 29, و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /137 .

[2] – البيت من البسيط, لإبراهيم بن هرمة، ديوانه : 239، أسرار العربية: 59/1، الممتع في التصريف: 109 .

[3] – اللباب في علل البناء والاعراب: 1 /92 .

[4] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، مسألة (20): 199 .

[5] – الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (2): 23 .

[6] – توضيح التوضيح: 196 .

[7] – المصدر نفسه والموضع نفسه، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 /36،37 .

فلا حاجة إلى الجمعِ بين إعرابين؛ لأنَّ أحد الإعرابينِ يقومُ مقامَ الآخر، فلا حاجة إلى الجمعِ بينهما في كلمةٍ واحدة[1].

ثانيا: إنَّ هذا الرأي موافقٌ معَ مذهب الأعلم الشنتمري وابن أبي العافية، وأبي علي الفارسي وابن هشام وأبي حيان [2] كما قال به ابن مالك [3], و أبو البقاء العكبري [4]، ورجحَهُ أيضًا ابن أبي الربيع[5] والخضري [6]، والمرادي [7].

2-إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

قال الأشموني في إعرابهما، إنَّ المثنى وجمع المذكر السالم يعربانِ بالفرعِ مطلقًا [8], بالألفِ رفعا للمثنى، والواو رفعا للجمع، والياء لجرّهما ونصبهما.

وقد تباينت آراء المدرستين البصرية والكوفية باختلاف إعراب المثنى وجمع السلامة, كما كان اختلافهم في إعراب الأسماء الستة .

فمذهب نحاة الكوفة، يرى أنّ الألف والواو والياء عند التثنيّة والجمع هي إعراب بمرتبة الفتحة والضمة والكسرة[9]، وعلى هذا الرأي ذهب قُطرُب، والفرَّاء [10].

وأمَّا مذهب أهل البصرة, فقد انقسم على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: رأي سيبويه: (واعلم إذا ثنيّت الواحد لحِقته زيادتانِ الأولى منهما حرف المدِّ واللّين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن ويكون في الرفع ألفٌ وفي النصبِ والجرِّ ياء مفتوح ما قبلها) و وافقه في هذا الرأي أبو علي الفارسي, ابن جني [1].

---

[1] – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 /36،37 .

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (2): 1 /19، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 69/1 .

[3] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 136/1، المطالع السعيدة: 144 .

[4] – اللباب في علل البناء والإعراب: 90/1-91.

[5] – البسيط في شرح جمل الزجاجي: 191/1.

[6] – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 91/1 .

[7] – توضيح المقاصد والمسالك : 313/1 .

[8] – توضيح التوضيح: 203 – 205 .

[9] – الانصاف في مسائل الخلاف, مسألة (3): 1 /29، وكشف المشكل في النحو: 1 /262.

[10] – توضيح المقاصد والمسالك: 33/1، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, مسألة (22): 204.

الرأي الثاني: هو رأي الأخفش, والمبرد [2]. والزبّادي قيل: والمازني (إنَّ حركات الإعراب مقدَّرة فيما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل على الإعراب، ومُنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف) [3].

الرأي الثالث: وهو ما حكاه أبو اسحاق الزجاج: أنّ الأسماء المثنّاة والمجموعة مبنيّة على الأواخر [4].

وما احتج الكوفيون به, أنَّ تلك الحروف تتغير حسب تغير الحركاتِ باختلافِ العوامل الداخلة عليه فقولنا: (قامَ الزيدانِ، رأيتُ الزيدينِ، مررتُ بالزيدينِ) هي كأنَّما نقول: (قامَ زيدٌ، رأيتُ زيداً, مررتُ بزيدٍ)وما أشبه ذلك [5].

ودليل سيبويه إلى ما ذهب إليه من السَّماع والقياس:

فالسَّماع: أنَّ العربَ قالوا: (جاءَ ينفُضُ مَذرَوَيْه) و (عَقَدْتُهُ بثنايينِ) فأثبتوا الواو والياء كما يثبتونها قبل تاء

التأنيث نحو (شقاوة) و(عباية)، وقد ثبتَ أنَّ الثابت قبلَ تاء التأنيثِ من جملة الكلمة، وأنَّه ليس بإعراب, فثبت بذلك أنَّه حرف إعراب [6] .

أمَّا القياس: فيأتي من وجهين:

الأول: إنَّه اسم معرب, له حرف إعراب كسائر الأسماء [7].

الثاني: هذه الأسماء لها حروف إعراب قبلَ أنْ تكون زيادة في آخرها، أي قبلَ التثنية والجمع كما في الاسم المؤنث, ولهذه الزيادة تغير المعنى في التثنيةِ والجمعِ مما أثَّر في تغيّر إعراب هذينِ الاسمينِ [8].

---

[1] – الكتاب: 17/1, والتعليقة على كتاب سيبويه: 1 /27، واللمع في العربية: 19–20 .

[2] – المساعد على تسهيل الفوائد: 47/1.

[3] – ارتشاف الضرب من لسان العرب: 569 .

[4] – اللباب في علل البناء والاعراب: 103، وينظر شرح التصريح على التوضيح: 1 /65 .

[5] – الانصاف في مسائل الخلاف مسألة(3): 29/1، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: مسألة(3): 33 .

[6] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, مسألة(22): 205, واللباب في علل البناء والاعراب: 104/1.

[7] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, مسألة (22): 204 .

[8] – ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 571، وعلل التثنية: 51.

والذي احتج به الأخفش, أنَّ لهذه الحروف دلالة على الإعراب كحالة المفرد فنقول: (زيد) فحرف الدال في زيد هو الحرف الأخير الذي يكون دليل تظهرُ عليه الحركةُ, كذلك قولنا: (الزيدانِ) فالألف هنا تدلُّ على الإعراب [1].

وكانت حجَّة الزجاج بأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة مبنية، أنَّها تضمَّنت معنى واو العطف بمنزلة (خمسةَ عشر), ولا يُعد اختلاف الأحرف فيها إعرابا, وإنَّما لكل منها صيغةٌ مستقلةٌ [2].

وإنَّ الذي حكاه الكوفيون،أنَّ حروفَ المثناةِ والجمع متغيرةٌ بتغير حركة المفرد, مردود لأسباب منها:

أولا: إنَّ حرف الإعراب إذا ما سقط يختل به معنى الكلمة, وهذه الحروف كذلك ولو كانت إعرابًا لمْ يختلْ معناها بسقوطه .

ثانيها: إنَّ هذهِ الحروف مزيدةٌ في آخرِ الاسم, فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب.

ثالثها: أنَّك لو سميتَ رجلًا بـ(مُسلِمانِ) ثم رخمته، حذفتَ منه الألف والنون, والنون ليست حرف إعراب عند الجميع فكانت الألف كالثاءِ في (حارِث) [3].

رابعها: إنَّ هذه الحروف إنَّما تغيَّرت في التثنيةِ والجمعِ؛ لأنَّ لهما خاصية لا تكون في غيرها استحَقَّا من أجلها التغيير، وذلك أنَّ كل اسم معتَّل لا تدخله الحركات نحو (رَحًى، وعَصًا، وحُبْلى، وبُشْرى) له نظير من الصحيح يدلُّ على مثل إعرابه، فنظير(رحًى وعصًا: جمَل وجَبَل)، حبلى وبشرى حمراء وصحراء وأمَّا التثنية وهذا الجمع الذي على حدِّها, فلا نظير لواحد منهما إلَّا بتثنيةٍ أو جمعٍ, فعوضا من فقد النَّظير الدالّ على مثل إعرابها تغيُّر هذه الحروف فيهما [4].

ومذهب الأخفش مردود، فلو أنَّ الإعراب دليل على تلك الكلمات لأوجب تقدير الحركات عليها ولا يمكن ذلك؛ لأنَّ التثنية والجمع بمعنى تغيير صيغة المفرد, فكون المفرد يُعرب بحركةٍ ظاهرةٍ آخر الكلمة تسقط تلك الحركة عند دخول الألف والواو والياء, فلو أنَّها كانت دليلًا في سوى تلك الكلمات لصحَّ البناء[5].

وأمَّا مذهب أبي إسحاق الزجاج, فهو أيضًا مردودٌ لأمرينِ:

---

[1] – ينظر الانصاف عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, مسألة(3): /29، واللباب في علل البناء والاعراب: 103.

[2] – اللباب في علل البناء والاعراب: 1 /104 .

[3] – المصدر نفسه: 103– 104 .

[4] – الانصاف في مسائل الخلاف, مسألة (3): 32/1 .

5 – علل النحو لابن الوراق: 165، وينظر المصدر السابق: 1 /30.

الأول: لو كان المثنى والجمع مبنيينِ أصلا, لما ظهر الاختلاف في آخرهما بحسب العوامل اللفظية الداخلة عليهما [1].

الثاني: جعل التثنية والجمع بمنزلة ما رُكِّب من الاسمين نحو(خمسةَ عشرَ)وما أشبهه, لأنَّ التثنية والجمع وضعًا على هذه الصيغة لأن يَدُلَّا على معنييهما من التثنية والجمع، وإنَّما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه، وإذا كان كذلك لم يجرِ أن يُشَبَّهَا بما ركب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه [2].

واختار الأشموني مذهب سيبويه وجمهور البصريين, في أنَّ المثنى وجمع المذكر يعربانَ بالفرعِ مطلقًا [3], أي بالحروف (الألف،الواو، الياء), وهي أحرف الإعراب؛ لأنَّ التثنية والجمع كونهما أكثر من المفرد وإنَّ صيغة الواحد حُفِظتْ فيهما.

والظاهر لي أنَّ ما اختاره الأشموني هو الأكثر شيوعا، بحسب مجيء الكلمات في العربية بصيغ مختلفة، يأتي الإعراب عليها مختلفًا، فالمفرد من الكلمات تعرب بالحركاتِ، سواء كانت ظاهرة أو مقدَّرة, وأمَّا صيغ المثنى والجماعة تُعرب بالأحرف (الألف، الواو، الياء).

وهناك دليل آخر: في إعراب التثنية وجمع المذكر, أنَّه ثابت في قياسه عند النّحاة والسَّماع من العرب، قد قال به أغلب المتقدمين والمتأخرين من نحاة العرب, وهم الأعلم الشنتمري, والسهيلي, والأزهري, والسيوطي, والأشموني [4].

3- نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين:

قال الأشموني في هذا الاسم: (من الأبواب السبعةِ المعربة بالفرعِ، الجمعُ الملتبس بألف وتاء مزيدتينِ كـ(هندات) في الأسماء، و(مسلمات) في الصفاتِ وهذا الجمعُ لا يُعربُ بالفرعِ إلا في حالة نصبه فقط)[5], نحو قوله تعالى: خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ (سورة النحل,الآية: 3), فيكون جمع المؤنث السالم منصوبًا بالكسرةِ نيابةً عن الفتحة، أمَّا رفعه وجره فيبقى على الأصل .

وللنّحاة في نصب هذا الجمع آراء ومذاهب:

---

1 - الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة (3): 1 /31 .

2 - المصدر نفسه, والموضع نفسه .

3 - توضيح التوضيح: 203- 205 .

4 - النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/24-25، ونتائج الفكر في النحو: 84، وشرح التصريح على التوضيح: 1 /64, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /238، وشرح الأشموني: 1/55 .

5 - توضيح التوضيح: 218.

فمذهب سيبويه يرى, أنْ تكون الكسرة الظاهرة هي علامة النصب، فيقول: (ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرَّ والنصب مكسورة، لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون؛ لأنَّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها)[1]. وعلى هذا الرأي جمهور البصريين (أنَّ الكسرة تنوب عن الفتحة في ذلك).

والذي ذهب إليه الكوفيون أنَّ نصب جمع المؤنث السالم إنَّما يُنصب بالفتحة [2].

ومذهب أبي الحسن الأخفش يقول: إنَّ الكسرةَ في جمع المؤنث السالم ليستْ إعرابًا، وإنَّما بناء [3].

والذي احتج به سيبويه قوله: (ومن ثم جعلوا تاء الجمع، في النصب والجر مكسورة)؛ لأنَّهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها, علامة لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء, علامة لجمع المذكر، ولاجتماعهما في هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع, كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع)[4].

وحجة الكوفيين, أنَّ هذا الجمع ينصب بالفتح, وعلتَّهم في هذا أنَّ آخره التاء وهي حرف إعراب يمكن ظهور حركات الإعراب عليها, وحكوا من ذلك (سمِعتُ لُغاتَهم)[5] بفتح التاء، وأنشدوا:

فلمَّا جَلَّاها بِالأيامِ تَحيَّزتْ ثُباتَاً عَليها ذُلُّها وَ اكتِئابِها.[6]

بنصب (ثُباتَاً) على الحالية .

وما اِحتج به الكوفيون فيه ضعف، ((فإنْ كانت التاء أصلية كأبيات وأموات أو الألف أصلية كقضاةٍ وغزاةٍ نُصب بالفتحة))[7] أي: نصب على الأصل, و((مَا جُمع بِأَلف وتاء فَإِنَّ نَصبه بالكسرة نِيَابَة

---

[1] – الكتاب: 1 /18 .

[2] – المقتضب: 3 /331، وينظر التذييل والتكميل: 1 /151.

[3] – ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 1 /117, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /74 .

[4] – شرح كتاب سيبويه – السيرافي: 1 /146، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /117.

[5] – ينظر التذييل والتكميل: 151، وشرح التصريح على التوضيح: 1 /81 .

[6] – البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: 1 /79، والخصائص لابن جني: 3 /307، وشرح الكافية الشافية: 206/1 .

[7] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1 /87 .

عَن الفتحة حملًا لنصبه على جَرّهِ, كَمَا حُمِلَ نصب أَصله جَمع الْمُذكر السَّالِم على جَرّهِ))[1]، أي عند زيادة الألف والتاء على المفرد الأصلي, فإنَّه يُنصبُ بالكسرة .

أما حكايتهم عما قالته بعض قبائل العرب من (سمعت لغاتَهم)، قال المازني: (وأما سمعت لغاتَهم) وما أشبهه فلا يجوز فيه إلا الكسر لأنَّه تاء جمع [2], وأنشد الأصمعي للهذلي:

وَبيضٌ كَالسَّلاجمِ مُرْهَفاتٌ كَأنَّ ظُباتِها عُقْرٌ بَعيجُ .[3]

ومن ذلك يتبين أنَّ من جعل الفتح, فهو فاسد و لا يمكن الأخذ به [4].

وأمَّا الذي ورد في الشعر من (تميَّزت ثُباتاً) ؛ فإنَّه يمكن القول فيه خطأ لغوي، لأنَّ الصحيح في(ثُبات) كسر التاء، والدليل على ذلك أنَّها أتت في الذكر الحكيم بالكسر، قال تعالى: ﴿ٱنز نم نن نى نيً (سورة النساءالآية: 71).

وإنَّ الذي احتج به الأخفش، بأنَّ موضعَ النصب هذا ليس بإعراب و لا حذفَ إعراب، بل هي عنده كسرة بناء [5].

أولًا: (أنْ يلزم جعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجرِّ بناء؛ ولأنَّ هذه الفتحة هي للنصب والجرِّ, داخل عليه فيها كما دخلت الكسرة في التاء للجر ودخل النصب عليها) [6].

ثانيًا: واحتج عليه أبو عثمان المازني فقال: (لو كانت الكسرة في "رأيت مسلماتٍ" بناء, لكانت الإضافة تبطلها وترد الكلمة إلى أصلها في التمكُّن كما في "رأيتُ مسلماتِك") [7].

ثالثًا: قال أبو سعيد: (والذي عندي أنَّ الكسرة في التاء في النصب والفتحة فيما لا ينصرف في الجر هما إعرابان، وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على اواخر الكلم لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة, لعوامل توجب ذلك لهما, وقد وجد فيهما شرط الإعراب) [8].

رابعًا: لو صحَّ ما قَاله, لكان فتح الْمَجرور فيما لا ينصرف والتثنية والجمع في النصب بِنَاء[1].

---

[1] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /83 .

[2] – اللُمع في العربية: 21، والتذييل والتكميل: 1 /336 .

[3] – البيت من الوافر, لعمرو بن الداخل, ديوان الهذليين: 103/3، وشرح أشعار الهذليين: 618، والصحاح للجوهري: 755/2 .

[4] –حاشية الخضري: 82 .

[5] – ينظر, شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 147.

[6] – النكت في تفسير كتاب سيبويه: 190/1.

[7] – شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 147/1.

[8] – المصدر نفسه والموضع نفسه .

والرأي الذي اختاره الأشموني, هو ما ذهب إليه سيبويه، والجمهور من البصريين, حيث قال: ((وهذا الجمع لا يعرب بالفرع إلَّا في حالة نصبه فقط, فإنَّ نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة))[2], نحو قوله تعالى:ً خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ (سورة العنكبوت الآية: 44), وإنَّما حمل نصبه على جرّه لسببين:

أولاً: (إنَّه جَمْعُ تَصْحِيح, فَحُمِلَ النصب فِيهِ على الجرَّ كجمع المذكَّر؛ لأنَّ المؤنَّث فرع على المذكَّر وَالْفُرُوع تُحْمَلُ على الْأُصُول, فَلَو جُعِلَ النصب أصلًا لَكَانَ الْفَرْع أوسع من أَصله, وَهَذَا اسْتِحْسَان من الْعَرَب لَا أنَّ النصب متعذَّر)[3].

ثانيًا: إنَّ المؤنَّث بِالتَّاءِ فِي الْوَاحِد تقُلب تاؤه هَاءً فِي الْوَقْف, وَلَا يُمكن ذَلِك فِي الْجمع فَكَمَا غُيِّر فِي الْوَاحِد غُيّر فِي الْجمع فَحمل النصب على غَيره إِذْ كَانَ تغييراً والتغيير يؤُنِسُ بالتغيير [4].

ويبدو لديَ أنَّ ما اختاره الأشموني في نصب جمع التأنيث السالم هو الراجح، وهو المقيس عند أغلب النحاة، وسبب هذا الاختيار جاء من وجهين:

الأول: مجيء هذا الجمع في القرآن الكريم بالنصب بالكسرة الظاهرة، ومنه قوله تعالى: وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (سورة الدخان الآية: 38), وكذلك في الشعر العربي القديم ومنه قول الشاعر:

مَنْ يَفعلِ الحَسناتِ اللهُ يَشكرُها وَالشّرُ بِالشّرِ عِندَ اللهِ مِثلانِ .[5]

الثاني: اتفاق أغلب النحاة أن ينصب هذا الجمع بالكسرة الظاهرة ومنهم, أبو سعيد السيرافي, والزمخشري، وأبو البقاء العكبري، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام، والأزهري, والسيوطي[6].

---

1 – اللباب في علل البناء الاعراب: 117/1.

2 – توضيح التوضيح: 219.

3 – اللباب في علل البناء الإعراب: 1 /117.

4 – المصدر نفسه: والموضع نفسه .

5 – البيت لعبدالرحمن بن حسّان، ديوانه: 61، والمقاصد النحوية: 4 /433، و: 1923.

6 – شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 147, والمفصَّل في صنعة الإعراب: 229، واللباب في علل البناء الإعراب: 116/1, وشرح التسهيل: 87/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 339/1, وشرح شذور الذهب: 49/1, وشرح التصريح على التوضيح: 1 /81، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /83 .

4-الممنوع من الصرف ما كان على زنة أفعل:

من الأسماء المعربة بالفرع ما لا ينصرف أي اسم متمكن فيه علتان, كأحسنَ فإنَّ فيه الوصف ووزن الفعل .

وفي حالة جُرَّ هذا الاسم تكون الفتحة نيابة عن الكسرة [1]، نحو قوله تعالى: وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا (سورة النساء الآية: 86), فما كان على وزن (أفعل) لا ينصرف إنْ كان معرفة أو نكرة[2], وهذا موضع خلاف بين النحاة، فذهب سيبويه والخليل إلى أنَّه يُمنع من الصرف، وهذا واضح في حديث سيبويه، لاسيما قوله: (إعلم أنَّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة و لا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: (أذهب و أعلم) [3].

ومن الذين اتبَّعوا هذا الرأي المازني، وأبو إسحاق الزجاج، وأبو علي الفارسي[4].

وممن خالف سيبويه أبو الحسن الأخفش[5]، إذ يرى أنَّ (أحمر وأخضر وأسود) وأي كلمة تشبهها, فإنَّها حسب رأيه بعد تسميتها و تنكيرها، أُزيلَ عنها النعت فصارت بمنزلة (أفعل), فتصرف عندها، لأنَّها لا تكون نعتًا. وممن يتفق معه في هذا الرأي المبّرد, وأبو الفتح عثمان ابن جني، وكذلك وافقهم ابن يعيش[6].

ولبيان رأي سيبويه في هذا الموضع أوجه ثلاثة:

الأول: (لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: (أذهب وأعلم)، ولأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه)[7] .

الثاني: (إنَّه صفة فِي الأَصْل مستعار فِي التَّسْمِيَة, فَإِذا نُكِّر أُجري عَلَيْهِ حكم أَصله فِي الْوَصْف والتنكير, أَلا ترى أَنَّ أَرْبعًا منصرف مَعَ اجْتِمَاع الْوَصْف وَالْوَزْن, كَقَوْلِه تَعَالَى: وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ۖ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ

1- ينظر توضيح التوضيح: 222 – 221.

2 – ينظر, المقتضب: 3 /319 .

3 – الكتاب لسيبويه: 193/3، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 /437.

4 – النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 /437، والأصول في النحو: 2 /80، والتعليقة على كتاب سيبويه: 3 /22 .

5 – شرح الرضي على الكافية: 1 /163.

6 – المقتضب: 3 /312، والمنصف: 273، وشرح المفصل لابن يعيش: 124/1.

7 – الكتاب: 3 /193 .

اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (سورة النور الآية: 45), مَا كَانَ ذَلِك إلاَّ نظرا إِلَى الصّفة وَهُوَ الْعدَد وأنَّ التَّاء تدخل عَلَيْهِ نَحْو: (أَرْبَعَة وأنَّ نَقله لم يُخرجهُ عَن حكمه كَذَلِك أَحْمَر)[1] .

ثالثًا: تقول (أحيّمر وأخيّضر وأسيّود) قد دخله التصغير أو التحقير، فأشبه هذا من الفعل التعجب نحو: ما أُميّلحَ زيداً, فلا ينصرف؛ لأنَّه أشبه أحمر و أذهب[2] .

والذي احتج به الأخفش عن الأسماء التي على زنة (أفعل), نحو: أحمر وأجدل وما يُشبهها, فقبل أنْ يكون مسمى بها لا تصرف, لوجود علتين أولها وزن الفعل, ثانيها الصفة .

فإنْ استعملت استعمال الأسماء كأبطح (وهو المكان المنبطح من الوادي), وأبرق(وهو المكان فيه لونان)، تُمنع من الصرف، لعلَّتها بوزن الفعل والتعريف, وإنْ جعلته نكرةً ستبقى به علَّة واحدة، ألا وهي زنة الفعل، فعندها لا توجد الوصفية مع الوزن المختص فيجب صرفه [3].

ورُدَّ هذا الرأي ؛ وذلك (لأنَّ زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية، وإذا زال المانع رجعت الصفة) [4].

وجاء في شرح الكافية لابن مالك, أنَّ الأخفش خالف سيبويه مدَّةً من الزمن ثم وافقه في كتابه(الأوسط)[5].

والذي اختاره الأشموني مذهب سيبويه، إذ جاء في التوضيح: ((ما لا ينصرف وهو أي اسم متمكن فيه علتان من علل تسع, كأحسن فإنَّ فيه الوصف ووزن الفعل, وهذا الباب نابت فيه حركة عن حركة، فإنَّ جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة)) [6].

وترجيح الأشموني لمذهب سيبويه يأتي من أمرين:

الأول: إنَّ زنة (أفعل) لا تقبل التأنيث بالتاء، فهي ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن الفعل [7].

الثاني: إنَّ كثيراً من النحويين كان رأيهم المنع من صرفه، ومنهم قول أبي بكر ابن السراج: (ومتى كان في الاسم اثنان منها (علتان), أو تكرر واحد في شيء منها مُنع الصرف، وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل و الصفة، والتأنيث الذي يكون لغير فرق، والألف والنون المضارعة لألفي

---

1 – اللباب في علل البناء الإعراب: 1 /512، و ينظر ما ينصرف ومالا ينصرف: 12 .

2 – الكتاب: 19/3 و ينظر, التذييل والتكميل: 1 /147 .

3– ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 /116.

4 – شرح التصريح على التوضيح: 2 /350 .

5 – شرح الكافية الشافية – لابن مالك: 1499 .

6 – توضيح التوضيح: 221 – 222 .

7 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2 /139 .

التأنيث، والتعريف والعدل، والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد, فما جاء من الأسماء على أفعل، وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف، فأفعل، نحو (أحمر وأصفر وأخضر) لا ينصرف؛ لأنَّه على وزن أذهب وأعلم) [1].

وقول الزمخشري: ((والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها، وزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفعل، فإنَّه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب، إنْ سمي به والوصفية في نحو أحمر, والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو عمر وثلاث؛ لأنَّ فيه عدلًا ووصفية))[2].

وقول ابن عصفور((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه))[3]، أي أنَّها لا تنصرف .(وأيضا ما حكاه أبو زيد أنَّ العرب تقول: ((عندي عشرون أحمرَ)) في رجال اسم كل واحد منهم ((أحمر)) [4].

ومن النحاة الذين وافقوا سيبويه على عدم صرف (أحمر) وما شابهها، قول: الأعلم الشنتمري' وأبو البركات الأنباري' وابن مالك' وأبو حيان' وابن هشام الأنصاري, وابن عقيل, الأزهري [5] .

5- اسم الفاعل: هل له عمل في حالة الماضي؟

قال الأشموني ((إنْ كان اسم الفاعل صلة لأل، عَمِل عَمَل فعله مطلقا أي: سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال, لوقوعه موقعًا يجبُ تأويله بالفعل))[6] .

وهذا على رأي الجمهور من النّحاة، أنَّ اسم الفاعل اذا كان متصلا بأل، يعمل من دون قيد أو شرط (مطلقا).

أما إنْ لمْ يتصل بأل قال: يعملُ بشرطين: [7]

---

1 - الأصول في النحو: 2 /80 .

2 - المفصَّل في صنعة الإعراب: 35 .

3 - شرح جمل الزجاجي: 2 /333 .

4 - المصدر نفسه، والموضع نفسه: 2 /333 . وأبو زيد، هو سعيد بن أوس بن قيس بن زيد الأنصاري اللغوي البصري كان من أئمة الأدب، وغلب عليه اللغات والنوادر والغريب، وكان ثقة في روايته (وفيات الأعيان، لأبن خلكان: 2 /378 - 379 .

5 - النكت على كتاب سيبويه: 2/ 437, والانصاف في مسائل الخلاف, مسألة (69) : 2 /399، وشرح التسهيل : 1 /41، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 859، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 1 /72، وشرح ابن عقيل : 1 /77، وشرح التصريح على التوضيح : 2 /323 .

1- توضيح التوضيح: 746 .

7 - المصدر نفسه: 746 - 747، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 5 /2274.

أحدهما: اعتماده على ما يُقرّبُهُ من الفعل، كالاستفهام أو النفي أو خبرًا أو موصوفًا أو حالًا.
الثاني: كونه للحال والاستقبال؛ لأنَّه إنَّما عمل حملا على المضارع وهو كذلك لا إن كان للماضي.
وكونه للمضي هي مسألة اختلف فيها النحويون .
فمذهب أهل البصرة يرى, إنَّ اسم الفاعل إذا كان لِما مضى من الزمان لا يعمل أصلًا [1], وحكى سيبويه: (في حال كان اسم الفاعل منقطعا عن الاضافة إلى ما بعده ودخله التنوين جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فهو مثل: هذا يضربُ زيداً(غداً)) [2].
وأورد سيبويه على هذا شواهدَ من الشعر نحو قول الشاعر:

بَدا لي أنَّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضى . . . وَلا سَابِقاً شَيّئاً إذا كانَ جَائِيا .[3]

ثم قال: ((واعلم أنَّ العرب يستخفّون, فيحذفون التنوين والنّون, ولا يتغير من المعنى ولا يجعله معرفة)) [4]، وإنَّما يتغير اللفظ, فيجرُّ المفعول, لعدم تنوين الاسم فيكون عمله كعمل الجارّ .
وعن ذلك أوردَ سيبويه آياتٍ واضحةٍ لهذا النص, نحو قوله تعالى: كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﷺ (سورة آل عمران: 185), وقوله تعالى : (هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ) (سورة المائدة الآية: 95) .
وحجة البصريين في هذا الأدلة الآتية:
الأولى: (إنَّ اسم الفاعل عمل لشبهه بالمضارع, فيعمل إذا كان الحال والاستقبال لا إذا كان بمعنى الماضي فلا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ،بنصب زيد، بل تجب اضافته) [5].
والأصل في الأفعال أنْ تعمل، وفي الأسماء والحروف يكون عملها فرع، لذلك شابه اسم الفاعل للفعل المضارع، وما أوجب عمله سببان:
1- إنَّ عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل ورد بالمنع .

1 – ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: مسألة (112): 97 – 98 .
2 – ينظر, الكتاب: 1 /164.
3 – البيت من بحر الطويل, لزهير بن أبي سلمى, ديوانه: 140, والكتاب: 1 /165, وشرح الرضي على الكافية: 121/4.
4 – الكتاب: 165/1 – 166.
5 – المساعد على تسهيل الفوائد: 2 /196.

2-إنَّ عمله لمشابهة فعل المضارع في عدد الحروف، وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى[1].

الثانية: ذكر ابن السراج، أنَّ اسم الفاعل يتشابه مع الفعل المضارع في العمل حيث قال: ((اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل, هو الذي يجري على فعله ويطَّرد القياس فيه, ويجوز أنْ تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتقَّ منه ذلك الاسم, ويُذَكَّر ويُؤنَّث وتدخله الألف واللام, ويُجمع بالواو والنون, كما يحصل مع الفعل المضارع, وكل اسم فاعل فهو يجري مجرى مضارعه ثلاثيًا كان أو رباعيًا مزيدًا كان فيه أو غير مزيد, فمُكرِم جارٍ على أكرمَ, ومُدحرِج على دحرجَ ومُستخرِج على استخرجَ)) [2].

الثالثة: إنَّ اسم الفاعل والفعل الماضي, ليس بينهما وجه شبه, وهذا ما قاله ابن الوراق: ((وَأَمَّا الْفِعْل الْمَاضِي فَلمْ يشابهْ الاسم مشابهة قَوِيَّة، فَلهذا لمْ يزدْ على البناء على الْفَتْح، وَكَذَلِكَ يجب فِي الِاسم الَّذِي مَعْنَاهُ أَلَّا يزَال عَن أَصله، وَالْأَصل فِي الْأَسْمَاء أَلَّا تعمل إِلَّا الْجَرّ، فَبَقيَ اسْم الْفَاعِل إِذا أُرِيد بِهِ الْمَاضِي على أَصله)) [3].

أمَّا مذهب الكسائي [4]: فقد أجاز عمل اسم الفاعل في زمن الماضي, فيعمل بنصبِ ما بعده مفعولًا, و وافقه في ذلك هشام بن معاوية [5]، وابن مضاء [6], و أدلتهم عن ذلك على نوعين:

أدلة السَّماع: فإنَّه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) (سورة الكهف الآية: 18), وقوله تعالىَّ: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (سورة الأنعام الآية: 96), وكذلك ما سُمِعَ من العرب, قولهم: (زيدٌ معطي عمروٍ درهماً أمسِ) [7].

---

1 – المصدر نفسه والموضع نفسه .

2 – الأصول في النحو: 1 /122–123 .

3 – علل النحو: 301 .

4 – شرح الكافية الشافية لابن مالك: 2 /1043, ارتشاف الضرب من لسان العرب: 5 /2275 .

5 – المساعد على التسهيل: 2 /197, و مغني اللبيب: 906 .

6 – توضيح المقاصد والمسالك: 2 /849، والاعراب المحيط من تفسير البحر المحيط: 6 /223 .

7 – شرح الكافية الشافية لابن مالك: 2 /1043 .

أدلة القياس: اعتبار اسم الفاعل مشابهًا بالمعنى للفعل الماضي, فينصب مفعولًا وإنْ زال التشابه بينهما لفظاً [1], وما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه مردودٌ لِما ذكره النّحاة:

أولًا: قال الزمخشري في قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) ((حكاية حالٍ ماضية ؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يعملُ إذا كان في معنى المضي، وإضافته إذا أضيف حقيقية معرفة، كغلامِ زيدٍ، إلَّا إذا نويتَ حكايةَ الحال الماضية))[2].

وقال ابن الحاجب: وأمَّا قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)ً , وأمثاله فهذا إنَّما يكون في موضع الأحوال، والأحوالُ يُقصَدُ بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنَّه واقع [3].

ثانيًا: قال أبو البقاء العكبري: (إنَّ الْمَاضِي لَا يشبه اسْم الْفَاعِل، وَلَا اسْم الْفَاعِل يشبهُهُ, فَلمْ تحملْ علَّته فِي الْعَمَل كَمَا لمْ يحملْ الْمَاضِي على الِاسْم فِي الْإِعْرَاب) [4].

ثالثا: إنَّ الاستشهاد بالآية الكريمة: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ً), فنصب الْمَعْطُوف، وبقولهم هَذَا معطي زيدٍ درهماً أمسِ, وَلَا ناصب للدرهم إلاَّ الِاسْم, هي إنَّما حكايةُ حالٍ عن الزمن الماضي، ففيها إجابتانِ: [5]

1- إنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي كلّ يَوْم يفلقُ الإصباح وَيجْعَلُ اللَّيْلَ سكناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حسبانًا . أي إنَّه عملٌ مستمر متكرر يومياً، فهو خاص بالاستقبال وليس للماضي .

2- إنَّ الشَّمْس وَالْقَمَر ينتصبان بِفعل مَحْذُوف, مفسر بالفعل المذكور, أَي وَجعل الشَّمْس, وَهَكَذَا يقدّر فِي الْمَسْأَلَة المستشهد بهَا أَي أعطاه درهماً، من جملة (هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ).

قال الأشموني: ولا حجة للكسائي في قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) ، في إجازته لعمل اسم الفاعل الماضي؛ لأنَّه على حكاية الحال، قال: ((ومعنى حكاية الحال أنْ يُقدّر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي, كأنَّه موجود في ذلك الزمان أو يقدّر ذلك الزمان كأنَّه موجود الآن))[6]، فالمعنى يبسطُ ذراعيه، بدليل ما قبله وهو (ونُقلّبهُم) ولم يقلْ وقلَّبناهم [7]، والأمر الآخر جواز الوجهين النصب و الخفض في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)(سورة الطلاق الآية: 3).

---

1 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3 /70 .

2 – الكشاف عن حقائق التنزيل: 2 /662.

3 – الايضاح في شرح المفصَّل: 1 /641 .

4 – اللباب في علل البناء والاعراب: 1 /438.

5 – المصدر نفسه: والموضع نفسه .

6 – توضيح التوضيح: 746 .

7 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 4 /56 .

الأول: النَّصب: إنْ كان منونًا؛ لأنَّه الأصل ؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة, وهو ظاهر كلام سيبويه [1]. وهي لِمنْ قرأَ (بالغٌ أمرَهُ)[2] بالنّصب .

الثاني: الخفض للخفَّةِ ؛ أي حَذف التنوين فيكون كالاسم من حيث الاسم, فيجرُّ ما بعده, نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) [3].

من ذلك يظهر جليًا ما اختاره الأشموني؛ وذلك باعتراضه على قول الكسائي ومن وافقه في عمل اسم الفاعل في زمن الماضي في حال تجرده, بقوله لا حجَّة له في قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)ً ؛ لأنَّها حكاية حال.

ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه الأشموني, والذي أيّده أغلب النحويين من المدرستين خلافًا للكسائي ومن سار على رأيه، فهو الراجح لدي، وقد رجحت ذلك لسببين:

الأول: إنَّ اسم الفاعل يدل على الحال والاستقبال وبذلك يكون مشابهًا للفعل المضارع .

الثاني: شرط عمل اسم الفاعل أنْ لا يدل على الماضي، وأنْ لا يكون مصغرًا، ولا موصوفًا [4].

الخاتمة:

وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

1- اتضحت شخصية الأشموني التي تميَّزت عن طريق مناقشته للمسائل, وطريقة عرضها وكيفية بيانه لآراء النَّحاة، وعلى ذلك فإنَّهُ لم يتقيد بالنَّقل فقط وإنَّما يناقش أو يوافق ويستحسن، وأحيانًا يعترض ويرد, أو يدلي برأيه الذي يستند إلى حجة ودليل, وأحيانًا يخطئ الذي يراه مخطئًا, وفي بعض الأحيان لا يصرح بأخطاء ممن سبقه إلَّا أنَّ القارئ يمكن فهم الآراء الضعيفة أو الراجحة وذكره للراجح منها.

2- كان رأي الأشموني في أكثر المسائل هو الراجح، إلَّا في مواضع قليلة جدًا لم يكنْ رأيه مرجوحًا، وهذا دليل على علميته الواسعة وحجَّته القوية والاختيار الحسن، فهو يعرض جميع الآراء ويقوم بمناقشتها بمنهج علمي ومهني، لذلك يرد ويختار أقوى الحجج وأكثرها قبولا .

---

1 – ينظر الكتاب: 1 /168.

2 –قراءة قالون عن نافع، الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية: 361/1.

3 – ينظر توضيح التوضيح: 752 .

4 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 4 /56 .

3- تنوع أسلوب الرد وذلك حسب المردود عليهم، وكذلك على أهمية الحجة والدليل، وهو يخطأ فيقول: هذا خطأ، أو هذا وهم، أو فيه نظر .

4- امتاز كتاب الأشموني (توضيح التوضيح), بما أورده من شواهد نحوية كثيرة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

5- يلاحظ دقَّة الترتيب الذي سار عليه الأشموني في منهجه، وكيفيّة طرح المسألة النّحوية وتحليلها ومناقشتها .

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، 1982م: الإيضاح في شرح المفصل,2ج، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد .
- ابن الخباز، توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت638هـ)، 2002م: توجيه اللمع، تح: د. فايز زكي محمد دياب، ط 1، دار السلام، القاهرة – مصر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت316هـ), 1996م: الأصول في النحو,3ج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3, مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (ت381هـ)، 1999م: علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط 1, مكتبة الرشد – الرياض / السعودية .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، 2006م: الخصائص، ط 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 3ج .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) علل التثنية، تح: د. صبيح التميمي, مكتبة الثقافة الدينية – مصر .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ) 1954م: المنصف لشرح كتاب التصريف، ط 1, دار إحياء التراث القديم، ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م .
- ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ) اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت .

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت681هـ)، 1972م: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس . دار صادر – بيروت .
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي الحلبي (ت643هـ)، 2001م: شرح المفصل للزمخشري تح: إميل بديع يعقوب، ط 1, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ), 1990م: معانى القرآن، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- الأزدي، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، 1987م: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين – بيروت .
- الأزهري، الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ المصري (ت905هـ)،2000م: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, ط 1, دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- الإستراباذي، محمد بن الحسن رضي الدين(ت684-686هـ), 1978م: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس .
- الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت669هـ)، 1996م: الممتع الكبير في التصريف، تح: فخرالدين قباوة، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان .
- الإشبيلي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور (ت669هـ)، 1998م: شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط 1, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- الأشموني، عَليّ بن مُحَمَّد بن عِيسَى بن يُوسُف بن مُحَمَّد(ت918 تقريبا): توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) تح: أنور راكان شلال العصيبي, كلية الآداب–الجامعة العراقية،1439هـ – 2018م.
- الأشموني، عَليّ بن مُحَمَّد بن عِيسَى بن يُوسُف بن مُحَمَّد(ت918هـ تقريبا)، 1998م: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط 1, دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن بشار(ت577هـ)، 1999م: أسرار العربية، ط 1, تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان .

- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، 2003م : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط 1, المكتبة العصرية، بيروت .
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين(ت745 هـ)،1998م, ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة .
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين(ت745 هـ) الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، د. ياسين جاسم المحيميد .
- الأندلسي، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين(745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق .
- الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام المصري(ت761هـ)،1979م: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت .
- الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام المصري (ت761هـ), 1984م: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر, الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .
- الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام المصري (ت761هـ)، 1985م: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط 1, دار الفكر – دمشق .
- الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد (ت471هـ)، 1982م: المقتصد في شرح الايضاح، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد .
- الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الشافعي(ت1278هـ)، 2003م: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ط 1, دار الفكر, بيروت – لبنان .
- ديوان إبراهيم بن هرمة (ت176هـ)، تح: محمد نفاع، حسين عطوان،مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر،1950م .
- ديوان زهير ابن أبي سلمى، شرحه علي حسن فاعور، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1408هـ – 1988م .

- ديوان شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري، تح: د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف – بغداد، 1971م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت 666هـ)، 1999م: مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد ط 5، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا .
- الزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت802هـ)، 1987م: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح: طارق الجنابي، ط 1, مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان .
- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض(ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس, مجموعة من المحققين، دار الهداية .
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت311هـ)،1971م: ما ينصرف وما لا ينصرف، تح: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت538هـ)، 1993م: المفصل في صنعة الإعراب, تح: د. علي بو ملحم، ط 1, مكتبة الهلال – بيروت .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت538هـ)،1407هـ: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- السكري، شرح أشعار الهذليين، أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت 275هـ)، شرح أشعار الهذليين، تح: عبدالستار أحمد فرّاج، مكتبة دار التراث، القاهرة .
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت581هـ), 1992م: نتائج الفكر في النَّحو، ط 1, دار الكتب العلمية – بيروت .
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، 1988 م: الكتاب, تح: عبد السلام محمد هارون, الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط الثالثة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي (ت 368هـ)، 2008م: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي, علي سيد علي, ط 1، دار الكتب، بيروت، لبنان .
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، 1977م: المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تح: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة – بغداد .
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر .

- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري(ت476هـ), 1999م: النكت في تفسير كتاب سيبويه، رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية .
- الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، 1997م: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ط 1، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الطائي الجياني، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت672هـ)، 1990م: شرح التسهيل، تح: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر, القاهرة.
- الطائي الجياني, ابن مالك, أبو عبدالله محمد بن عبدالله، جما الدين(ت672هـ): (د, ت) شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة .
- الطائي الجياني, محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت672هـ), 2018م: الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، تح: د. عبدالمحسن بن محمد القاسم، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض .
- العقيلي الهمداني، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن المصري (ت769هـ)، 1980م: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20, دار التراث – القاهرة .
- العقيلي الهمداني، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل المصري(ت769هـ), 1982م: المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، ط 1, جامعة ام لقرى، المملكة العربية السعودية .
- العكبري البغدادي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، 1986م : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1, دار الغرب الاسلامي، لبنان .
- العكبري البغدادي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ), 1995م: اللباب في علل البناء والإعراب تح: د. عبد الإله النبهان، ط 1، دار الفكر – دمشق .
- العيني، بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت855), المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى), تح: د.علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر, ط 1، دار السلام، الاسكندرية، القاهرة، مصر .
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ)، 1990م: التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط 1, دار الكتب .

- الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207هـ) معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط 1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر .
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت170هـ): العين،8ج، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
- القريشي الإشبيلي، لابن أبي الربيع عبدالله بن أحمد بن عبيدالله (ت688هـ), 1986م: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، ط 1, دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان .
- المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الثمالي الأزدي (ت 285هـ)، 1996م: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت .
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله(ت749هـ)، 2008م: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط 1, دار الفكر العربي .
- اليمني، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، 1984م: كشف المشكل في النحو، تح: د. هادي عطية مطر, ط 1, مطبعة الارشاد – بغداد .

References

The Holy Quran

- Al-Hajib, O. O. (1984). *Clarification in the detailed explanation*. Al-Ani Press. Baghdad.

- Al-Khabbaz, A. A. (2002). *Shining guidance* (1st ed.). Al-Salam for printing, publishing, distribution. Cairo. Egypt.

- Al-Sarraj, M. S. (1996). *Fundamentals of Grammar* (3rd ed.) Al-Risala Foundation. Lebanon. Beirut.

- Al-Warraq, M. A. (1999). *Grammar Reasons* (1st ed.) Al-Rasheed Library. Riyadh. Saudi Arabia.

- Al-Mawsili, O. J. (2006). *Properties* (4th ed.). The Egyptian General Book Authority. Egypt.

- Al-Mawsili, O. J. (N.D). *The ills of Deuteronomy*. Religious Culture Library. Egypt.

- Al-Mawsili, O. J. (1954) *Mediastinum in explanation of the book of Morphology* (1st ed.). Old Heritage Revival House.

- Al-Mawsili, O. J. (1954). *Shining in Arabic*. Culture book press. Kuwait.

- Khalkan, Sh. A. (1972). *Deaths of Notables and News of the Sons of Time*. Sader press. Beirut.

- Yaish, Y. A. (2001). *Explanation of the detailed explanation of Al-Zamakhshari* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

- Al-Akhfash A. A. (1990). *The meanings of the Quran* (1st ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

- Al-Azdi, M. A. (1987). *The Language Community* (1st ed.). Al Ilm Lilmalayin Press. Beirut. Lebanon.

- Al-Masry, Kh. A. (2000). *Explanation of the declaration of the clarification or the declaration of the content of the clarification in grammar* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

- Al-Astrabadi, M. A (1978). *Al-Radi's Explanation of Al-Kafiyyah.* Garyounis University. Retrieved from: https://ketabonline.com/ar/books/23090

- Al-Ishbilly, A. M. (1996). *The Great Enjoyment of Morphology* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

- Al-Ashmouni, A. M. (2018). *Explanation (Explanation the clearest path to the Alfiya Ibn Malik).* College of Arts. Iraqi University.

- Al-Ashmouni, A. M. (1998). *Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

- Al-Anbari, A. M. (1999). *Arabic secrets* (1st ed.). Al-Arqam bin Abi al-Arqam press. Beirut. Lebanon.

- Al-Anbari, K. (2003). *Equity in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians* (1st ed.). Modern Library. Beirut.

- Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resip beating from the tongue of the Arab*. Al-Khanji Library. Cairo.

-Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Syntax from the interpretation of the ocean sea*. Al-Khanchi Press.

-Al-Andalusi, M. Y. (1993). *Appendix and supplementation in the explanation of the book of Tasheel*. Al-Qalam press. Damascus.

- Al-Ansari, A. J. (1979). *The clearest path to the Alfiyyah of ibn Malik*. Al-Jeel press. Beirut.

- Al-Ansari, A. J. (1984). *Explanation of the golden roots in knowing the words of the Arabs*. United Distribution Company. Syria.

- Al-Ansari, A. J. (1985). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

- Al-Jurjani, A. A. (1982). *Al-Muqtsid in explanation of clarity*. Al-Rasheed Publishing House. Baghdad.

- Al-Khudari, M. M. (2003). *Al-Khudari's footnote on Ibn Aqil's commentary* (1st ed.). Al-Fikr press. Beirut. Lebanon.

- Nafaa, M., and Atwan, H. (1969). *Diwan Ibrahim Ibn Harmah*. Publications of the Arabic Language Academy. Damascus.

- Al-Shuaraa Al-Hudaleen (1950). *Diwan Al-Hudhalin*. National House for Printing and Publishing, pp.691.

- Faour, A. H. (1988). *Diwan Zuhair Ibn Abi Salma* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

- Al-Ani, S. M. (1971). *Diwan poetry, Abd al-Rahman bin Hassan al-Ansari*. Al-Ma'arif Press. Baghdad.

- Al-Razi, M. A (1999). *Mukhtar Al-Sahah* (5th ed.). Modern Library. Al-Namothaziah press. Beirut, Sidon.

- Al-Zubaidi, A. A. (1987). *The Nusra coalition in the differences of the neighborhoods of Kufa and Basra* (1st ed.). Al-Nahda Al-Arabiya Library. Beirut. Lebanon.

- Al-Zubaidi, M. M. (2001). *The bride's crown from the jewels of the dictionary*. Al-Hidaya press.

Al-Zajaj I. A. (1971). *What is spent and what is not spent*. Committee for the Revival of Islamic Heritage. Cairo.

- Al-Zamakhshari, M. O. (1993). *Al-Mufassal in the art of syntax* (1st ed.). Al-Hilal library. Beirut.

- Al-Zamakhshari, M. O. (1987). *The discovery of the facts of the download and the eyes of gossip in the faces of interpretation*. Arab Heritage Revival House. Beirut.

Al-Sukkari, A. A. (2004). Explanation *of the Poetry of the Huthaliyyin*. Al-Turath Library. Cairo

- Al-Suhaili, A. O. (1992). *Results of Thought in Grammar* (1st ed.). al-Kutub al-Ilmiyyah Press. Beirut.

- Sibawayh, A. Q. (1988). *Sibawayh*. (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

- Al-Sirafi, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Lebanon.

- Al-Suyuti, J. A. (1977). *Happy Readings in Explaining the Unique*. Al-Risala Printing House. Baghdad.

- Al-Suyuti, J. A. (2012). H*ama al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. Tawqifiyyah Library. Egypt.

- Al-Shantmari, Y. S. (1999). *The jokes in the interpretation of the book of Sibawayh*. The Ministry of Awqaf and Islamic Affairs. Morocco.

- Al-Sabban M. A. (1997). *Al-Sabban's footnote on Al-Ashmuni's explanation of Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.

- Al-Tai, M. A. (1990). *Explanation of Facilitation*. Hajar press. Cairo.

- Al-Tai, M. A. (1982). *Explanation of sufficient healing* (1st ed.). Umm Al-Qura University. Makkah.

- Al-Tai, M. A. (2018). *Abstract in Grammar, Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). King Fahd National Library. Riyadh.

- Al-Hammadani, A. A. (1980) *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath press. Cairo.

- Al-Hammadani, A. A. (1982) *Assistant to Facilitate Benefits* (1st ed.). Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

- Al-Akbari, A. A. (1986). *Clarification on the doctrines of the Basri and Kufic grammarians* (1st ed.). Islamic West House. Beirut.

- Al-Akbari, A. A. (1995). *The core in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

- Al-Ayni, B. M. (2010). *Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the Alfiyyah* (1st ed.). Al Salam press. Alexandria. Egypt.

- Al-Farsi, A. A. (1990). *Commenting on the book of Sibawayh* (1st ed). Al-Kutub Press. Retrieved from: https://archive.org/details/TaalekaFarecy

- Al-Farra, Y. Z. (2002). *The meanings of the Quran* (1st ed.). Al-Masria for Authoring and Translation. Egypt.

- Al-Farahidi, A. A. (1996). *Al-Ain*. Al-Hilal Library and Publishing House.

- Al-Ishbili, A. A. (1986). *The simple explanation of Jamal al-Zajaji* (1st ed.). Islamic West Press. Beirut. Lebanon.

- Al-Mubarrad, M. Y. (1996) *Muqtadab.* The world of books. Beirut.

- Al-Muradi, H. Q. (2008). *Clarifying the purposes and paths with the explanation of the Alfiyyah of ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi Press. Retrieved from: https://ketabonline.com/ar/books/7024

- Al-Yamani, A. S. (1984). *Detecting the problem in grammar* (1st ed.). Al-Irshad Press. Baghdad.